

# هيئة الدستور الغذائي

A



منظمة الصحة  
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 15/38/18-Add.4

البند 9(ج) من جدول الأعمال

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الدورة الثامنة والثلاثون، مركز المؤتمرات الدولي في جنيف جنيف، سويسرا، 6-11 يوليو/تموز 2015

### رد الإدارة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على التقييم النهائي لحساب أمانة الدستور الغذائي

#### معلومات أساسية

أجرى فريق تقييم خارجي مستقل، بين أغسطس/آب 2014 ومارس/آذار 2015، تقييماً نهائياً للمشروع وحساب الأمانة المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي (حساب أمانة الدستور الغذائي) لتقييم عمل حساب أمانة الدستور الغذائي والنتائج التي خلص إليها بعد عشر سنوات ونصف من فترة حياته الممتدة على 12 عاماً. وكانت الأهداف المحددة في التقييم:

- 1- تقييم النتيجة التي حققها حساب أمانة الدستور الغذائي مقارنةً بالأهداف المحددة والمخرجات المرتقبة في وثيقة المشروع الأساسية؛
- 2- تحديد وتحليل مواطن القوة والضعف في حساب أمانة الدستور الغذائي من جهتي نظر استراتيجية وتشغيلية؛
- 3- تحديد الدروس التي يمكن استخلاصها من عمليات ونتائج حساب أمانة الدستور الغذائي للاستفادة منها في مشاريع مماثلة في المستقبل.

يرد التقرير الكامل للتقييم النهائي في الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.3. كذلك، ترد اختصاصات التقييم النهائي في الملحق ألف للتقرير النهائي. والموجز التنفيذي متوفر بجميع لغات الدستور الغذائي، إضافةً إلى اللغة الروسية، متاح في الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.2.

تودّ الفاو ومنظمة الصحة العالمية أن تعبراً عن تقديرهما لجميع الذين ساهموا في التقييم النهائي من خلال استعدادهم للمشاركة في إجراء مقابلات، ومسوحات إلكترونية، وتشكيل مجموعات تركيز وإجراء دراسات حالة قطرية.

#### الردّ الإجمالي على تقييم النهائي

تعبر الفاو ومنظمة الصحة العالمية عن رضاها عن نتائج التقييم النهائي. وتعتبر المنظمتان أن التقييم أجري بطريقة معقولة وملائمة (ضمن الحدود المالية والزمنية المتاحة)، واتباع الخطوط التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة لأفضل الممارسات في إجراء عمليات تقييم. وقد جمع التقييم المعلومات والتصورات من جميع مجموعات أصحاب المصلحة، ومزج بين مختلف الأساليب لجمع وتحليل البيانات والمعلومات. وقد بينت استنتاجات التقييم الأثر الإيجابي لحساب أمانة الدستور الغذائي وحدوده على حدٍ سواء.

وعلى الرغم من أن التقييم أُجري فعلاً في وقت متأخر بالنسبة إلى التاريخ المقرر أصلاً له، بسبب تأخير إداري في التعاقد مع أعضاء فريق التقييم، شكّل التقييم النهائي مساهمةً قيّمةً في تصميم ووضع المبادرة التي ستخلف حساب الأمانة (المبادرة الخلف) لتوفير مزيد من الدعم للبلدان من أجل ضمان المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إنجاز التقرير السنوي لعام 2014، والتقرير المرحلي التاسع عشر وتقرير الرصد لعام 2014 قبل نهاية مرحلة جمع البيانات في التقييم. بالتالي، لم تؤخذ المعلومات والبيانات المنبثقة عن هذه التقارير في الاعتبار في التقييم.

كذلك، تود الفاو ومنظمة الصحة العالمية أن تبدأ التعليقات العامة التالية في ما يخصّ الاستنتاجات والنتائج التي خلص إليها التقييم:

**قابلية تكيف حساب أمانة الدستور الغذائي والحفاظ في الوقت ذاته على التركيز الاستراتيجي -** أولي الانتباه، خلال فترة حياة حساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي، إلى الحفاظ على "القطاع المتخصص" المحدد لحساب الأمانة وتوفير قيمة مضافة من خلال إسناد الأموال للأنشطة التي كانت فريدة من نوعها. ونعتقد أن هذا التركيز كان يتفق مع التوجّه المنفق عليه مع الجهات المانحة والبلدان المستفيدة - مع الإقرار أن حساب أمانة الدستور الغذائي يشكّل أحد عناصر برنامج عمل الفاو ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي. ومنذ البداية، شكّل الدعم لحضور اجتماعات الدستور الغذائي إضافةً فريدةً جداً لما تقدّمه المنظمتان من دعم للبلدان. ولهذا السبب، تمّ التركيز المستنير على تخصيص الموارد أولاً وقبل كل شيء لدعم المشاركة المادية في اجتماعات الدستور الغذائي في النصف 1 من فترة حياة حساب أمانة الدستور الغذائي. ونتيجة إعادة التمركز الاستراتيجي للاستجابة إلى الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة، ونتيجة الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض منتصف المدة لحساب الأمانة، تمّ تعديل تخصيصات الموارد للتأكد من أن البلدان تستفيد من بناء أكبر لقدرات الدستور الغذائي بهدف تعزيز مشاركتها، وتوطيد المدخلات العلمية/الفنية في الدستور الغذائي.

**الدعم لبناء القدرات في الدستور الغذائي في إطار التركيز الاستراتيجي -** خلال فترة حياة حساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي، نظرت الفاو ومنظمة الصحة العالمية في نهج بديلة لتوسيع نطاق عملية بناء القدرات في الدستور الغذائي التي يدعمها حساب الأمانة، من خلال دعم الدورات التدريبية في الدستور الغذائي مثلاً على الصعيد الوطني في بلد واحد. غير أنه اعتُبر أن التركيز الاستراتيجي لحساب أمانة الدستور الغذائي على بناء قدرات الدستور الغذائي يجب أن يستمر في مجال دعم الدورات التدريبية والحلقات العمل بشأن الدستور الغذائي المشتركة بين المنظمتين، على مستوى الأقاليم والأقاليم الفرعية.

**الدعم العيني من الفاو ومنظمة الصحة العالمية لحساب أمانة الدستور الغذائي -** أشار فريق التقييم إلى الدعم العيني الملحوظ الذي وقّره كبار المسؤولين في المنظمتين، على مستوى المقر الرئيسي والمكتب الإقليمي بصورة أساسية، لدعم العمل الرئيسي الذي تقوم به أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي في منظمة الصحة العالمية في جنيف. وكانت هذه نتيجة الطابع الذي يتسم به حساب أمانة الدستور الغذائي - بوصفه مبادرة واحدة، من بين مبادرات أخرى، ودخول مجال تنمية قدرات المنظمتين حيث كانت تتوفر أصلاً معرفة/دراية ملحوظة من جهة، وكانت توجد لدى الفاو ومنظمة الصحة العالمية، من جهة أخرى، ضرورة ملحة لضمان أن تكون أنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي مكتملة لبعضها ولا تكون نسخة عن الدعم الجاري الذي تقدّمه المنظمتان لقدرات وبرامج الدستور الغذائي بشأن تنمية القدرات في مجال سلامة الأغذية.

**التخطيط والإبلاغ المالي والرصد وجمع الأموال** - إن الملاحظات والتوصيات التي قدمها فريق التقييم بشأن إدارة وتنفيذ حساب أمانة الدستور الغذائي، مثل التخطيط والإبلاغ المالي والرصد وجمع الأموال، مرحّب بها وهي مفيدة في تخطيط المبادرة الخلف. ويمكن أن يشكل التحليل المفصّل الذي أجراه فريق التقييم، في مجال تحليل تكلفة الأنشطة مثلاً، قياس مقارنة/مرجعاً مفيداً لأعمال جارية أخرى، وللمبادرة اللاحقة.

**أثر أنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي على الصعيد القطري** - تشير الفاو ومنظمة الصحة العالمية إلى الأدلة المحدودة المنبثقة عن تقييم الأثر الفعلي لأنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي على الصعيد القطري. ومن المسلمّ به أن هذا الأمر يُعزى إلى عدد من العوامل بما في ذلك: الصعوبة في إسناد التغييرات على الصعيد القطري إلى حساب أمانة الدستور الغذائي (عوضاً عن كونها نتيجة تدخلات أخرى قامت بها الفاو، أو منظمة الصحة العالمية، أو جهات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف و/أو نتيجة كل هذه التدخلات معاً) وغياب خطوط الأساس على المستوى القطري التي يمكن قياس التغيير على أساسها.

وترد أدناه ردود محددة من الفاو ومنظمة الصحة العالمية على التوصيات المنبثقة من التقرير النهائي. وقد أدرجنا في هذا النصّ عناوين التوصيات لسهولة الرجوع إليها، غير أن القراء مدعوون إلى الرجوع إلى النصّ الكامل للتوصيات في الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.2 أو الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.3، سيما أن ردود الفاو ومنظمة الصحة العالمية تحت هذه العناوين قد تشير إلى عناصر مختلفة يتناولها النصّ الكامل للتوصية.

### **التوصية 1: وضع استراتيجية ترويج ومشاركة للدستور الغذائي مع أمانة الدستور الغذائي للدعوة إلى توفير دعم وطني لبرامج الدستور الغذائي**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية على أن الدعوة إلى توفير دعم وطني لبرنامج الدستور الغذائي هامة، وتتطلب نهجاً متعدد الجوانب، ويجب أن تكون مركزية لأنشطة مختلفة موازية. وهذا يشمل إجراء نقاشات مع بلدان أعضاء، والأجهزة الرئاسية في الفاو ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمرات إقليمية، والقيام بأنشطة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال السلامة الغذائية، وغيرها. وهذه الأنشطة وغيرها توفر فرصاً لزيادة المعرفة والفهم للدستور الغذائي وسلامة الأغذية، وأخيراً كسب التأييد والدعم السياسيين.

تشير الفاو ومنظمة الصحة العالمية أيضاً إلى استراتيجية الاتصالات في الدستور الغذائي التي تعمل أمانة الدستور الغذائي على وضعها حالياً، على أن تُعرض على الدورة الثامنة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في يوليو/تموز 2015، دعماً للخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2014-2019. وعوضاً عن وضع استراتيجية منفصلة للترويج والمشاركة لحساب أمانة الدستور الغذائي والمبادرة التي ستخلفه (حساب أمانة الدستور الغذائي 2)، تعتقد المنظمتان أن مجرى العمل الأكثر حكمةً يقضي باستخدام مسارات مختلفة للدعوة كما أُشير إليه أعلاه، واستراتيجية الاتصالات في الدستور الغذائي، للردّ على هذه التوصية الواردة في التقييم النهائي للمشروع. وعلاوةً على ذلك، تشير كل من الفاو ومنظمة الصحة العالمية إلى أن استراتيجية الاتصالات للدستور الغذائي تقرّ بالكامل بالدور الأساسي للمنظمات الأمّ في الترويج للدستور الغذائي بحدّ ذاته، ولحساب أمانة الدستور الغذائي. ويقضي أحد أهداف حساب أمانة الدستور الغذائي 2 بدعم البلدان في تأمين الدعم السياسي والاقتصادي لأنشطة الدستور الغذائي من جهة صانعي السياسات والقرارات في القطاعات الرئيسية ومجموعات أصحاب المصلحة. ويمكن بسهولة المواءمة بين الرسائل المنبثقة من تنفيذ استراتيجية الاتصالات في الدستور الغذائي ومدخلات الفاو ومنظمة الصحة العالمية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، كما يمكن أن تستخدمها البلدان بطرق عديدة لرفع

مستوى التوعية والمعرفة إزاء الدستور الغذائي في صفوف صانعي السياسات/ القرارات والخبراء. ومن شأن التصرف بهذه الطريقة أن يحرص على أن تستند أي اتصالات تجري في إطار حساب الأمانة 2 للدستور الغذائي على نهج استراتيجي وشامل إزاء الاتصالات في الدستور الغذائي لزيادة الدعم السياسي لأنشطة الدستور الغذائي على المستوى الوطني، عوضاً عن مضاعفة الاتصالات غير الضرورية مع البلدان وتجزئة الرسائل.

وفي ما يتعلق برفع مستوى أولوية وملاحم السلامة الغذائية في المنظمتين، تواصل الفاو ومنظمة الصحة العالمية العمل مع الدول الأعضاء بصورة مباشرة أو من خلال أجهزتهما الرئاسية لضمان دعم السلامة الغذائية والدستور الغذائي. وتتحدث المنظمتان أكثر فأكثر عن السلامة الغذائية بصوت واحد ليسمعه المجتمع الدولي.

وقد لفتت المنظمتان انتباه الدول الأعضاء التي التقت في المؤتمر الدولي 2 المعني بالتغذية إلى أهمية السلامة الغذائية كعنصر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. بالنسبة إلى منظمة الصحة العالمية، يجب أن يُعتبر اختيار السلامة الغذائية موضوعاً لها في يوم الصحة العالمي في عام 2015 بمثابة جهد استثنائي للتشديد على أهمية السلامة الغذائية على المستويين الوطني والدولي. كذلك، يتضمن التقدم المحرز في الفاو الدعم الذي وفّره لجنة الزراعة عام 2014 بالإجماع إلى استراتيجية الفاو لتحسين السلامة الغذائية على الصعيد العالمي، وصادق عليها لاحقاً مجلس الفاو في مارس/آذار 2015. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الأهمية التي أولتها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني إلى السلامة الغذائية خلال اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي، لدى التفاوض بشأن النصوص المتصلة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة وإطار العمل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الأزمان الممتدة.

## **التوصية 2: إعادة تحديد أهداف البرنامج على ضوء الاحتياجات المتغيرة للبلدان المؤهلة**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية مع هذه التوصية. وترى المنظمتان أن حساب أمانة الدستور الغذائي استجاب إلى ضرورة التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية. كما أخذت في الاعتبار الإنجازات والثغرات في الإنجازات فيما كان يتقدم البرنامج، وأدخلت تغييرات على البرنامج في الوقت الملائم في حين تمّ الالتزام بالمطالبات الداخلية للفاو ومنظمة الصحة العالمية وعملية الدستور الغذائي، والحرص على أن يكون قد تمّ استشارة الدول الأعضاء في الدستور الغذائي على نحو كامل قبل تنفيذ التغييرات. وأما الاعتبارات الرئيسية فقد تمثلت في أهمية الحفاظ على محور تخصص حساب أمانة الدستور الغذائي، وفرادته وضمان تكامله مع برامج موازية في المنظمتين تُعنى ببناء القدرات في الدستور الغذائي وفي مجال السلامة الغذائية. وقد تمّ النظر في احتياجات البلدان الأعضاء لدى تحديد الأهلية وفئات الدعم المتاح للمشاركة المادية في دورات الدستور الغذائي (الهدف 1 من حساب الأمانة الحالي)، ولدى التخطيط لأنشطة بناء القدرات المنفذة (الهدف 2). وبهدف ضمان التكافؤ عبر الأقاليم، اتخذت الفاو ومنظمة الصحة العالمية قراراً استباقياً بأن تبقى أنشطة تنمية القدرات قائمة على المستوى الإقليمي أو الإقليمي الفرعي، بناءً على الاحتياجات المحددة لمجموعة البلدان ذات احتياجات مشتركة.

إنما ينبغي الإقرار بإمكانية إجراء تحسينات. وقد تستفيد المبادرة الخلف من عملية تخطيط تفاعلية تتيح إجراء تكييفات في الوقت المناسب خلال فترة حياة حساب الأمانة 2 الممتدة على 12 عاماً، كما يمكن مراجعة الوثيقة التأسيسية بحدّ ذاتها للتأكد من أن تحتفظ بكامل جدواها لاحتياجات البلدان طيلة فترة حياة المبادرة اللاحقة (2016-2027). لذا، فقد أدرجت عملية تخطيط تفاعلية في تخطيط المبادرة اللاحقة. وهذا يتيح إجراء استعراضات دورية (مثلاً استعراضات الإدارة والتشغيل) كل 3 إلى 4 سنوات، وبناءً عليه، يتمّ تنقيح حساب الأمانة 2 حسبما هو ملائم. كذلك،

سوف يجري تقييم خارجي مستقل في منتصف حياة حساب الأمانة 2، على أن يجري تقييم نهائي للمشروع في العام العاشر أو الحادي عشر منه.

وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن احتياجات وأولويات الأعضاء في الدستور الغذائي تختلف إلى حد كبير بين البلدان. وقد أفضى هذا الإقرار باعتماد النهج المتكيف المقترح في المبادرة اللاحقة، والذي ترد تفاصيله في وثيقة منفصلة (انظر الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.5). وهذا يمثل تقدماً مستمراً باتجاه توفير مساعدة أكثر استهدافاً.

### **التوصية 3: تحسين الإبلاغ المالي**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية مع هذه التوصية التي أخذت في الاعتبار في التقرير السنوي لعام 2014. وبات هذا التقرير السنوي يضم الآن جدولاً للإبلاغ المالي يفصل النفقات لكل سنة تقويمية موزعة على: تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية، النفقات حسب أهداف المشروع؛ تكاليف الرصد والتقييم. كذلك، يُشار بوضوح إلى تكاليف دعم البرنامج (المحددة بنسبة 13 في المائة من جميع المساهمات التي ترد إلى منظمة الصحة العالمية والتي يوافق عليها الدول الأعضاء في هذه المنظمة في القرار WHA34.17) لكل سنة تقويمية. وأما المساهمات العينية من البلدان المانحة لحساب أمانة الدستور الغذائي فقد لحظها أيضاً التقرير السنوي لعام 2014. وسوف تستمر هاتان الممارستان في المستقبل.

كذلك، سوف تجري كل محاولة ممكنة لتقدير المساهمات العينية من جانب موظفي الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

### **التوصية 4: تحسين تحليل التكلفة في حساب أمانة الدستور الغذائي**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية على أنه يمكن تحسين تحليل كلفة أنشطة المشروع. وهذا سوف يسمح بتتبع تكلفة كل نشاط على نحو أفضل، وإجراء مقارنة بين مختلف النهج لتحديد تلك التي توفر القيمة الأفضل مقابل المال (مثلاً دفع كامل البديل اليومي للمشاركين في دورة تدريبية للدستور الغذائي مقارنةً بالتعاقد المباشر مع فندق لتأمين المرافق الضرورية، والغرفة والوجبات الغذائية للمشاركين ضمن رزمة واحدة). وقد تكون هذه العملية بالغة الأهمية في المراحل 1 و 2 من حساب الأمانة 2، حين سوف سيتم النظر بشكل تام في آليات توفير الدعم الموحد المتاح. وتجري مناقشات حالياً مع المسؤولين عن الميزانية والمالية في كل من الفاو ومنظمة الصحة العالمية للوقوف على كيفية استخدام نظم الميزانية والمالية في المنظمين لتوفير تحليل للتكلفة يمكن استخدامه في رصد الفعالية من حيث التكلفة في نهج مختلفة بهدف تنفيذ الأنشطة من دون توليد عمل إداري إضافي و/أو الاضطرار إلى إيجاد نظم موازية خارج نظم الميزانية والمالية المستخدمة عادةً في المنظمين.

وطيلة فترة تنفيذ حساب الأمانة 2، سوف يتواصل إيلاء الأهمية للحرص على توفير المساعدة المستهدفة لحساب الأمانة 2 بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، بما يضمن استخدام الأموال بفعالية وكفاءة.

### **التوصية 5: بهدف ضمان مشاركة فعالة، ينبغي اعتماد نهج يقيم احتياجات المندوب الفردي والظروف القطرية على حدٍ سواء**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية مع هذه التوصية. لكن تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(1) بما أن عام 2015 هو العام الأخير لحساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي، لا يمكن فعل الكثير لتنفيذ هذه التوصية خلال فترة التنفيذ المتبقية من حياة حساب الأمانة الحالي؛  
 (2) سوف يتم تناول بعض جوانب التوصية على نحو ملائم في حساب الأمانة 2 حيث سوف يتقلص الدعم للمشاركة المادية في اجتماعات الدستور الغذائي على حدة- وسوف يُدرج هذا العنصر في عملية التطبيق الشاملة ويكون جزءاً منها.

كذلك، فإن تقييم الظروف القطرية المحددة، وكيفية تأثير هذه الظروف على قدرة البلد على المشاركة بفعالية في الدستور الغذائي، وكيفية مواجهة الحواجز التي تعترض المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي بمساعدة الفاو ومنظمة الصحة العالمية وبدعم مالي من حساب الأمانة 2، جميعها أمور في قلب النهج الذي اعتمده المبادرة الخلف. وبالتالي، فيما سيتمّ التشديد على القدرات القطرية وفيما يقع عبء المحاسبة على البلدان، يتمّ الإقرار بضرورة تقييم مدى فعالية أداء المندوبين الأفراد وتمكنهم من المشاركة. وخلال اختيار المندوبين لحضور دورات الدستور الغذائي، سوف تُشجّع البلدان على ضمان الاستمرارية في الفترات بين الدورات، وتلافي تبديلاً كبيراً للمندوبين- أي اللجوء المتكرر إلى مندوبين جدد.

كذلك، سوف توفر الفاو ومنظمة الصحة العالمية الدعم وتتنظر في الأداء التدريجي للبلدان والأفراد (حين يحظون بدعم حساب الأمانة 2). وكما يشير إليه اقتراح المشروع الوارد في الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.5، سوف يعتمد حساب الأمانة إلى دعم أنشطة التوأمة و"تدريب" الدستور الغذائي. ولدى قبول طلباتهم، قد يُطلب إلى الأفراد الذين تعيّنهم بلدانهم للاستفادة من مجالات الأنشطة هذه أن ينجزوا بنجاح التدريب الأساسي للدستور الغذائي عبر الإنترنت (ويحصلوا على شهادة).

ومن بين الاقتراحات التي تشملها هذه التوصية ما يلي: الانتقال إلى تطبيقات متعددة السنوات؛ رزم مرنة للمساعدة لتلبية الاحتياجات المحددة لبلد أو لمجموعة من البلدان؛ استراتيجيات المشاركة ذات النتائج القابلة للإثبات؛ توفير معلومات بشأن الدور المقترح لحساب الأمانة 2 وكيف يمكنه أن يكمل الدعم الوطني و/أو مصادر أخرى من الدعم. وقد أخذت كل هذه الاقتراحات في الاعتبار عند وضع المبادرة الخلف. وسيتم وضع وإنفاذ إجراءات تطبيق صارمة ومهل زمنية واضحة.

### **التوصية 6: إجراء تحليل لاحتياجات البلاد في ما يخصّ التوفر المتنامي للمشورة العلمية**

ما زالت الفاو ومنظمة الصحة العالمية ترى احتياجات واضحة لدى البلدان الأعضاء من حيث تحسين مساهماتها العلمية والفنية في وضع مواصفات الدستور الغذائي- ما قد يشمل توفير البيانات، ولكن ليس على سبيل الحصر. وتعزز المنظمتان معالجة بعض هذه الاحتياجات في إطار حساب الأمانة 2، ومواصلة الاتجاه في تحسين معرفة (مندوبي) البلدان لعملية التحليل العلمي وعملية تقييم المخاطر التي يتمحور حولها وضع مواصفات الدستور الغذائي، وكيفية إيجاد سبيل للمشاركة في نقاشات علمية وفنية. ومن المرتقب أن تطلب البلدان أو مجموعات البلدان الدعم على صعيد القدرات العلمية والفنية المندرجة في تطبيقات المشروع. وسوف يستند عنصر رئيسي لتقييم ملاءمة التمويل من جانب حساب الأمانة 2 على فهم واضح للاحتياجات، وإظهار أن المشروع سوف يتناول هذه الاحتياجات على نحو فعال. وتماشياً مع الممارسة الجيدة لتنمية القدرات، إنه تقييم لكل حالة على حدة، غير أن الفاو ومنظمة الصحة العالمية قد تقرّان وجود حاجة لإجراء مزيد من التحليل في مرحلة ما في المستقبل.

وفي ما يخصّ الجزء 2 من التوصية الذي يقضي "بوضع مجموعة واضحة من أنشطة المشروع يمكن أن تدعمها مبادرة من قبيل حساب أمانة الدستور الغذائي"، اتخذت الفاو ومنظمة الصحة العالمية قراراً في سياق حساب الأمانة 2 بالتشديد على زيادة مستوى العلمية وتقييم المخاطر لدى وضع المواصفات، وضمان أن تتوفر لدى البلدان والمندوبين المهارات اللازمة لفهم المشورة الفنية التي تقدمها المنظمتان، ونقل المعرفة والبيانات العلمية إلى عملية التفاوض. وأي أنشطة مدعومة لجمع البيانات ستشكل جزءاً من عملية شاملة ومتكاملة تنبثق عن المستوى الوطني من خلال طلب قطري أو جماعي، وسوف تُربط بفجوة محددة من حيث البيانات في عمل الدستور الغذائي على وضع المواصفات.

### التوصية 7: محاذاة أفضل للتوظيف ونطاق المشروع

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية مع هذه التوصية. في السنة الأخيرة من تنفيذ حساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي، لم يُرتقب أي تغيير في التوظيف. وفي ما يتعلق بالمبادرة الخلف، سيكون من الهام تعزيز المساهمة الفنية للمنظمتين والدعم المطلوب لتنفيذ النهج المتكيف الذي وُضع لهذه المبادرة، وتعزيز جهود أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي في هذا العمل الرئيسي. وقد لُحظ ذلك لدى وضع حساب الأمانة 2، كما سوف يُعاد النظر في احتياجات التوظيف حسبما الضرورة طوال فترة حياة حساب الأمانة 2 للتأكد من أن يبقى التوظيف متوائماً مع نطاق المشروع.

### التوصية 8: وضع استراتيجيات وخطط لزيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية مع التحليل الوارد في التقييم النهائي بأن تحوّل معالجة الحواجز المؤسسية الكامنة في وجه المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي على المستوى الوطني سوف يتطلب تمويلاً لأجل أطول وأكثر تنبؤاً من التمويل الذي كان متاحاً لتاريخه. وفي حين أحرز حساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي تقدماً في هذا الخصوص كما أقر به فريق التقييم، انعكس هذا التقدم كما تشهد عليه اتفاقات المانحين المتعددة السنوات التي جرى تأمينها لحساب الأمانة 1 إنما لم تتجدد. وأسباب ذلك متنوعة (وقد تشمل تغيير أولويات المانحين، وعدم توفر مساهمات من خارج إطار المساهمات الطوعية وغير المخصصة الأساسية في إحدى المنظمات الأم، وتقليص إجمالي في التمويل المتاح وغير ذلك)، وتشكل موضوع نقاشات ثنائية مع كل جهة مانحة.

وقد تمكن حساب الأمانة من العمل حتى الآن بصورة حصرية بفضل مساهمات طوعية ترد من خارج إطار المساهمات الطوعية المؤسسية التي يقدمها مانحون ثنائيون، ومؤسسات وغيرها إلى الفاو ومنظمة الصحة العالمية (أي لم تتلق أي من المنظمتين أي تمويل لحساب أمانة الدستور الغذائي من الميزانية العادية (المساهمات المقدرة) أو من المساهمات الطوعية غير المخصصة المقدمة إلى المنظمتين). غير أنه في منظمة الصحة العالمية، تتبع عدة جهات مانحة سياسة هذه المنظمة التي تدعو المانحين إلى توفير مساهمات طوعية غير مخصصة إلى المنظمة، ممّا يجعل من الأصعب البحث عن مساهمات إضافية من خارج هذا الإطار، وتلقيها، باستثناء المانحين غير الذين يشكلون العناصر الرئيسيين في منظمة الصحة العالمية (مثل وزارات الصحة). وقد بُدلت جهود خلال السنوات الماضية لتوسيع قاعدة المانحين، وتتواصل هذه الجهود إنما من غير المحتمل أن تتمكن مصادر التمويل الجديدة من سدّ الفجوة التي تركتها الجهات المانحة الرئيسية في الماضي.

ومقارنةً بحساب الأمانة 1 للدستور الغذائي، الذي ينطوي على آلية لتكثيف مستوى الصرف كل عام مع مستوى التمويل الفعلي المتاح، سوف يكون لحساب الأمانة 2 قدر أقل من

المرونة في أن بلداً مستفيداً يتلقى الدعم خلال السنوات الأخيرة من حساب الأمانة 2 يتوقع المستوى ذاته من الدعم في الميزانية على غرار بلد مستفيد يتلقى الدعم مباشرة بعد إطلاق حساب الأمانة 2. وهذا يعني أن حساب الأمانة 2 للدستور الغذائي يتطلب مستوى أعلى من القدرة على التنبؤ في التمويل للقيام بالعمليات على نحو ملائم لجميع المستفيدين.

### **التوصية 9: مواصلة وضع أطر الرصد والتقييم**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية مع هذه التوصية. وقد بذل حساب الأمانة الحالي في الدستور الغذائي جهوداً كبيرة لوضع إطار رصد وتقييم للمساعدة في رصد وإدارة المشروع. وتم استخلاص دروس عديدة من استخدام إطار الرصد والتقييم كما أخذت في الاعتبار، وأفضت إلى إجراء تعديلات في المشروع وفي كيفية إدارته خلال السنوات الأربعة الأخيرة.

وأخذت هذه التجارب والدروس أيضاً في الاعتبار لدى وضع إطار النتائج الذي يظهر في اقتراح المشروع للمبادرة التي سوف تخلف حساب الأمانة (الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.5). وفي حين أشار التقييم النهائي للمشروع إلى أن هدف التنمية في إطار النتائج في حساب الأمانة 1 كان عالياً جداً في الشجرة المنطقية (أي لم يكن في نطاق حساب الأمانة 1 وضمن دائرة تأثير معقولة)، قررت الفاو ومنظمة الصحة العالمية إبقاء أهداف التنمية ضمن إطار النتائج في حساب الأمانة 2 للإشارة إلى موقع حساب الأمانة هذا في سياق التنمية، ولتبيان رؤية التنمية التي تسعى المبادرة اللاحقة إلى تحقيقها. إنما من المسلم به أنه لا يمكن التوقع أن يكون لحساب الأمانة 2 وحده أثر قابل للقياس على غرار أهداف التنمية، ولهذا السبب ينص اقتراح المشروع بوضوح على أنه لن يتم تقييم مساهمة حساب الأمانة 2 في تحقيق أهداف التنمية. واستناداً إلى إطار النتائج لحساب الأمانة 2، سوف يوضع إطار منطقي لوثيقة المشروع الكامل، وسوف يُصاغ إطار للرصد والتقييم كجزء من وثائق تنفيذ حساب الأمانة 2 تُحدّد فيها أهداف وغايات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة الزمنية. ومن المقرر أن تُعرض مسودة إطار الرصد والتقييم لينظر فيها أعضاء الدستور الغذائي في الدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي عام 2016. وسوف توضع خطوط أساس لإطار الرصد والتقييم عام 2016 باستخدام مصادر مختلفة للمعلومات؛ بعضها يخضع حالياً للنقاش في الفاو ومنظمة الصحة العالمية ومع أمانة الدستور الغذائي. وقد تشمل هذه المصادر: المسح الذي أجرته أمانة الدستور الغذائي بشأن عمل جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي، وتقييمات الاحتياجات التي أجرتها البلدان في إطار إعداد طلباتها لحساب الأمانة 2؛ وجمع المعلومات في سياق إعادة تفعيل لجان التنسيق الإقليمية في الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

### **التوصية 10: ينبغي إدراج الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات الجديدة بسرعة أكبر وعلى نحو أكثر اتساقاً**

تتفق الفاو ومنظمة الصحة العالمية جزئياً مع هذه التوصية، وترجع القراء إلى الملاحظات التي قُدمت في إطار التوصية 2 التي هي ذات صلة أيضاً بمسألة السرعة التي يتم استخلاص الدروس بها ودمج الممارسات الجيدة في البرنامج. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من المبادرات التجريبية المتخذة ضمن عملية الدستور الغذائي، والمدعومة من حساب أمانة الدستور الغذائي (مثلاً توفير الدعم لمبادرة التوجيه بشأن استخدام معايير ميكروبيولوجية)، أنت نتيجة مجموعة محددة من الظروف ضمن عملية الدستور الغذائي التي سمحت بانتهاز هذه الفرصة، وباستخدام تمويل حساب أمانة الدستور الغذائي لدعم ذلك. وينبغي الحفاظ على درجة من المرونة سيما أن هذه الفرص تنشأ من حين إلى آخر في سياق محدّد في لجنة الدستور الغذائي، وسوف تستمر الفاو ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي في رصد آفاق الدستور الغذائي



لتحديد سبل يمكن من خلالها استخدام التمويل من حساب أمانة الدستور الغذائي على نحو استراتيجي للاستجابة إلى احتياجات محددة في الدستور الغذائي.

ونظراً إلى أن حساب الأمانة 2 سوف يعتمد نهجاً أكثر تكيفاً لدعم المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي، سيكون من الهام بالنسبة إلى حساب الأمانة هذا أن يكون قابلاً للتكيف ومرناً، على أن يبقى موضوعياً، وقابلاً للتنبؤ وقائماً على القواعد. وهذا سوف يشمل استكشاف نهج ابتكارية، و"التعلم من خلال العمل" وتطبيق النتائج الإيجابية المتأتية عن هذا التعلم في مجال تنفيذ حساب الأمانة 2 في الوقت الملائم. وسوف تستمر اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي في النظر في التغييرات الهامة التي تتطلب دراسة جميع أعضاء الدستور الغذائي لها وموافقهم عليها، بوصفها ذات الصلة وملائمة. وأما التغييرات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى مكاسب في الفعالية و/أو الكفاءة بالنسبة إلى حساب أمانة الدستور الغذائي أو بلدان مستفيدة، والتي لا تتطلب بالضرورة المصادقة عليها من جميع الأعضاء في الدستور الغذائي، فيمكن أن تنتظر فيها الجماعة الاستشارية التابعة للفاو ومنظمة الصحة العالمية المعنية بحساب الأمانة وتتخذ قراراً بشأنها. ومن شأن طريقة العمل هذه أن تتيح إمكانية تكيف أكبر وتنفيذاً أسرع للدروس المستخلصة وأفضل الممارسات الواعدة.

ولدى النظر في توجه حساب الأمانة 2 والتغييرات فيه، سوف تأخذ الفاو ومنظمة الصحة العالمية في الاعتبار هدف حساب الأمانة 2 ونطاقه، وكيفية تكامله لأي عمل آخر تقوم به هاتان المنظمتان. وسوف تُبقى على قنوات عديدة لدعم البلدان في هذا المجال من مجالات الدستور الغذائي والسلامة الغذائية. وسوف تحافظ المنظمتان على عملية تشاور مفتوحة لاتخاذ القرارات مع الجهات المانحة، والأعضاء في الدستور الغذائي، والبلدان المستفيدة لتوفير المعلومات لأي تغييرات وتوجهات الأموال واستخدامها.